الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٨

اللعب فى مياه النيل وحقوق دول المنبع ودول المصب قضية تثار من حين لآخر للحد من التنمية ومن دور مصر السياسى فى المنطقة..

تقرير خطير لوكالة أنباء الشرق الأوسط

خبير أثيوبى : مشروعات المياه بأثيوبيا تؤثر على حصة مصر

الأثيوبيون : مصر هى النيل والنيل هو مصر مقولة يجب تغييرها!

تزايد الاهتمام فى الإعلام الاثيوبى بعد اندلاع النزاع المسلح بين اثيوبيا واريتريا فى مايو الماضى بموقف مصر من هذا النزاع وربطه بموضوع مياه النيل بشكل مثير ومكثف فيما يشكل نهر النيل حجر الاساس فى العلاقات المصرية الاثيوبية.

وتعددت التحليلات شبه اليومية فى الصحف الرسمية والخاصة بعضها يتناول تلك المسالة باثارة وتصور الامور على مصلحة مصر فى استمرار النزاع للعمل على اضعاف اثيوبيا والهائها عن برامجها فى التنمية واستغلال مياه النيل والبعض الاخر يحاول معالجته من زوايا علمية وتاريخية الا أنه لا يخلو ايضا من محاولات التشويه أو اخفاء الحقائق والوقائع التاريخية.

ومن ذلك ما نشرته صحيفة اثيوبيان هيرالد فى مقال مطول قالت فيه ان قضية استغلال مياه النيل نالت مؤخرا اهتماما دوليا بعد الاجتماعات التى عقدت باشراف الامم المتحدة عام 1996 وقرار اثيوبيا ببناء سدين صغيرين على أحد روافد النيل الازرق وهما كما تقول الصحيفة لن يسببا أى اضرار بدول النيل الاخرى عند اكتمال بنائهما خلال العامين القادمين.

وأشارت الصحيفة بالتلميح المغرض لمشروع توشكى قائلة ان مشروع مصر فى تنفيذ مشروع توشكى هو بمثابة انشاء نهر اخر فى الصحراء الغربية لزراعة 500 الف فدان تتكلف أكثر من مليار دولار.

وقالت الصحيفة ان جميع الاتفاقيات المتعلقة باستغلال مياه النيل لم تشارك فيها دول حوض النيل فى حين أن جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستغلال مياه الانهار بين دول المنبع ودول المصب تسعى على الاستغلال العادل لمياه الانهار بين دول المنبع والمصب.

وأضافت الصحيفة انه حتى الان لم يتمكن المجتمع الدولى فى الوصول إلى اتفاق دولى حول هذا المبدأ.

وأشارت الصحيفة الاثيوبية إلى اتفاقيات هلسنكى غير الملزمة والتى تهدف إلى مساعدة الدول فى حل نزاعاتها حول مياه الانهار حيث طالبت الدول بالاخذ فى الاعتبار عدة موضوعات تعذر معالجتها لمشكلة تقسيم المياه.

ومن بين هذه الموضوعات مسالة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول احواض الانهار المشتركة ومدى احتياج كل دولة للموارد المائية ونمط استغلالها للمياه فى الحاضر والماضى وعدد السكان وسبل الحفاظ على مياه النهر.. إلى غير ذلك من المقاييس المختلفة من دولة إلى دولة وكذلك غموض مبدأ عدم التسبب فى أحداث.

انتقدت الصحيفة اتفاقيات استغلال مياه النيل قائلة إن اتفاقية 1929 و 1959 ابرمتا بين مصر والسودان فقط وهما دولتا المصب متجاهلة الدول الثمانى الاخرى من دول حوض النيل.. وادعت الصحيفة ان هذه الدول لاتعترف بالاتفاقيتين مضيفة ان الاتفاقيات التى وقعتها اثيوبيا والمتعلقة باستغلال مياه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

النيل كانت مع الدول الاستعمارية وانها اتفاقيات غير ملزمة حاليا.

وحول نفس الموضوع كتب د. كينفى ابراهام مدير المعهد الاثيوبى الدولى للسلام والتنمية والتابع لوزارة الخارجية الاثيوبية وهو احد المتخصصين فى السياسة الخارجية ويعد مهندس السياسة الخارجية الاثيوبية فى النظام القائم حاليا كتب فى دورية متخصصة يصدرها المعهد مقالا مطولا عن الشكل الجديد للسياسة الخارجية الاثيوبية قائلا.. إن مقولة مصر هى النيل والنيل هو مصر يجب تغييرها لان مصر ستواجه احتمالات مشاركة دول المنبع لها فى مياه النيل بشكل أكبر مما كان يحدث فى الماضى وان مشاريع اثيوبيا فى الستينيات يجرى تحديثها حاليا بمساعدة عدة شركات دولية حيث يجرى بناء عدة مئات من السدود الصغيرة التى ستستخدم فى الرى معترفا لأول مرة بان هذه السدود ستؤدى إلى تقليل المياه التى تصل إلى مصر.

وأضاف د. كينفى انه ينبغى ان تعرف مصر واثيوبيا ان الوضع الراهن لمياه النيل لن يستمر على حاله مشيرا إلى أن ذلك كان الاساس فى الاطار العام للتعاون بين الدولتين الذى وقعه رئيسا البلدين فى عام 1993 مؤكدا ان أهمية توقيع هذا الاتفاق تكمن فى أنه أول خطوة من جانب الدولتين لمعالجة تلك القضية.

وأضاف المسئول الاثيوبى الكبير أن على مصر أن تقبل مناقشة تلك القضية ودعوة باقى دول حوض النيل إلى مواجهة القضية من أجل الوصول لحل نهائى لها.

ويقول السفير مروان بدر سفير مصر لدى اثيوبيا ان مصر تعمل بالتعاون مع دول حوض النيل العشرة على انشاء منظمة لدول الحوض تعنى بتنظيم استخدام مياه النيل فيما بينها وتوجيه هذه الجهود بالاجتماع الوزارى فى فبراير 1996 فى أروشا والذى أعد مسودة حول انشاء هذه المنظمة ودعا اثيوبيا للاشتراك فى المناقشات التى تدور حول هذا الموضوع مشيرا إلى الاجتماع القادم فى نهاية هذا العام والمقرر ان يتم مناقشة المسودة الخاصة بانشاء منظمة دول حوض النيل العشرة.

كما أكد السفير المصرى ان كل المشروعات التى تقيمها مصر مثل توشكى وترعة السلام وغيرها لم تزد من حصة مصر المقررة من مياه النيل بل إنها نتاج عمليات الاستفادة من معالجة مياه الرى وعادة استخدامه ولم تطالب مصر بزيادة حصتها الان الا أن ذلك لايمنعها مستقبلا من المطالبة بزيادة حصتها فى اطار الاعراف والقواعد الدولية التى تنظم علاقات دول المنبع ودول المصب فى احواض الانهار المشتركة واعرب السفير المصرى عن أمله فى أن تشارك اثيوبيا فى المحاولات القائمة لانشاء منظمة جديدة لدول حوض نهر النيل العشرة حتى يمكن وضع اتفاقيات تنظم استخدام المياه والعمل على الاستفادة من المياه المهدرة من نهر النيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية